

Distr.
GENERAL

TD/B/55/3
18 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الجزء الرفيع المستوى

التجارة والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية
المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

ملخص

تتضمن هذه المذكرة ثلاث رسائل رئيسية:

- (أ) يعد النهج الواسع للتنمية الاقتصادية، بدلاً من التركيز القطاعي الضيق على غايات محددة ومنفصلة للأهداف الإنمائية للألفية هو أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف؛
- (ب) في إطار هذا النهج، يتطلب التقدم المتسارع نحو الأهداف الإنمائية للألفية إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية؛
- (ج) هناك آليات عملية للسياسات - في مجالات التجارة، والمعونة وتخفيف عبء الديون، والاستثمار، والتكنولوجيا - لجعل الشراكة العالمية من أجل التنمية أكثر فعالية.

* قدم هذا النص في التاريخ المذكورة أعلاه نتيجة للتأخر في تجهيزه.

مقدمة

- ١- يقول بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في التقديم لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧ :
"نحن الآن في منتصف الطريق بين اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية والموعد النهائي المقرر في عام ٢٠١٥. ويعد سجلنا الجماعي حتى الآن متفاوتاً. وتفيد النتائج المعروضة في هذا التقرير بأنه كانت هناك بعض المكاسب، وأن النجاح لا يزال ممكناً في معظم أنحاء العالم. ولكنها تشير أيضاً إلى حجم ما يلزم عمله. فهناك حاجة واضحة لكي يتخذ القادة السياسيون إجراء عاجلاً ومتضافراً، وإلا فإن ملايين كثيرة من الشعوب لن تحقق الوعود الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية في حياتها" (صفحة ٣).
- ٢- وتهدف هذه المذكرة إلى الإسهام في الجهد المتجدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما يطالب الأمين العام، وهي تقوم بذلك عن طريق بحث الطرق العملية لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، والتركيز بشكل خاص على التجارة والقدرات الإنتاجية، من أجل الإسراع بعجلة التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٣- وتتكون المذكرة من جزئين. الجزء الأول يلخص باختصار التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويشير إلى الدروس الرئيسية المستفادة حتى الآن من التجربة. والجزء الثاني يحدد آليات السياسات الخاصة التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكات من أجل التنمية في مجالات التجارة، والمعونة، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار، والتكنولوجيا.

أولاً - التقدم المحرز في منتصف الطريق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

ألف - أين نقف؟

- ٤- تتكون الأهداف الإنمائية للألفية من نوعين أساسيين من الأهداف والغايات. ويتعلق النوع الأول بـ (أ) النتائج من حيث تخفيف الفقر المدقع والجوع؛ (ب) والتوسع في العمل الكريم؛ (ج) وإدخال تحسينات على المستويات الأساسية للتنمية البشرية (فيما يتعلق بالتعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والإسكان، والحصول على المياه والمرافق الصحية)؛ (د) والاستدامة البيئية على المستوى الوطني. ويتعلق النوع الثاني بالعلاقات الدولية، وتحديد مختلف جوانب الشراكة العالمية من أجل التنمية التي ينبغي إقامتها لدعم تحقيق تلك النتائج. وهذا يشمل غايات تتعلق بالمعونة، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٥- ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧ على النحو التالي:

(أ) النتائج:

١- يسير العالم ومعظم الأقاليم في الطريق نحو تحقيق هدف تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

- ٢٠٠٠ '٢' وتحقق تقدم كبير في إلحاق المزيد من الأطفال بالتعليم الابتدائي؛
- ٢٠٠٠ '٣' وهناك بعض التحسينات من حيث المساواة بين الجنسين؛
- ٢٠٠٠ '٤' وتنخفض وفيات الأطفال ببطء؛
- ٢٠٠٠ '٥' وهناك بعض الإنجازات الكبيرة من حيث تخفيض المرض، خاصة فيما يتعلق بالحصبة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- ٢٠٠٠ '٦' وتستمر إزالة الغابات بمعدل يبعث على الانزعاج؛
- ٢٠٠٠ '٧' ولا تزال الانبعاثات المتزايدة لغازات الدفيئة تتجاوز مظاهر التقدم في تكنولوجيا الطاقة المستدامة؛
- ٢٠٠٠ '٨' والتوسع السريع في المدن يجعل تحسين الأحياء المتخلفة مهمة أكثر صعوبة؛
- ٢٠٠٠ '٩' وهناك عدد قليل للغاية من الأقاليم في طريقه لتحقيق هدف الحصول على المرافق الصحية.
- (ب) العلاقات الدولية:
- ٢٠٠٠ '١' انخفضت المعونة الإنمائية بالرغم من الالتزامات المتجددة من جانب البلدان المانحة؛
- ٢٠٠٠ '٢' وتعهدت الجهات المانحة بمضاعفة معونتها لأفريقيا، ولكن لم يتحقق حتى الآن سوى القليل من هذا التعهد؛
- ٢٠٠٠ '٣' وتعثر الوصول إلى الأسواق التفضيلية بالنسبة لمعظم البلدان النامية؛
- ٢٠٠٠ '٤' ويستمر تخفيض عبء خدمة الديون بالنسبة للبلدان النامية؛
- ٢٠٠٠ '٥' ويزداد الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أسرع في القطاعات المنقولة.

٦- وفي إطار هذه الصورة العامة، توجد تفاوتات إقليمية هامة. فهناك إقليم واحد فقط، وهو شرق آسيا، في طريقه لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر أوجه القصور المتوقعة على أشدها في أفريقيا جنوب الصحراء، مع أنه فيما يتعلق بتلك المؤشرات التي يمكن عن طريقها مقارنة التغير في التسعينات مع التغير بعد عام ٢٠٠٠، يوجد تحسن في الأداء في الفترة الأخيرة.

٧- ويساعدنا عمل الأونكتاد مع أقل البلدان نمواً على استكمال هذا التحليل بالنتائج التالية. فبعض أقل البلدان نمواً يحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن هناك عدداً قليلاً للغاية من أقل البلدان نمواً يحرز تقدماً على جبهة عريضة تشمل أكثر من ثلاث غايات. وتحقق معظم التقدم في الغايات التي تعتمد أساساً على مستوى تقديم الخدمات العامة، حيث تلتزم الحكومات الجهات المانحة بزيادة النفقات العامة وتنفيذ برامج ذات أهداف جيدة مثل تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وهناك تدرج محدد في الإنجاز يعبر عن

عاملين: أولويات الحكومات، والجهات المانحة التي تمول زيادة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الغايات، وتحدد حجم هذه الاستثمارات وإطارها الزمني. وكان التقدم أكثر بطأً نحو تحقيق الغايات التي تعتمد على الدخول الأسرية أكثر مما تعتمد على تقديم الخدمات العامة، وفي هذا الصدد، كان التقدم بطيئاً في تخفيض الفقر المدقع والجوع (انظر الأونكتاد، تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٨: الفصل ٢).

باء - ما هي الدروس التي يمكننا استخلاصها؟

٨- الدرس الرئيسي الذي يستخلصه تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧ من التجارب حتى منتصف الطريق هو أن "التقدم السريع والواسع النطاق يعد ممكناً" (ص ٥). ولكن هناك درسان مهمان آخران يستندان إلى هذا الرأي.

٩- الدرس الأول هو أهمية اتباع نهج واسع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما يقول تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧:

"ينبغي للاستراتيجيات بشكل عام اتباع نهج واسع النطاق يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، بما في ذلك عن طريق إيجاد عدد كبير من فرص العمل الكريم. وهذا بدوره سوف يتطلب برامج شاملة للتنمية البشرية، لا سيما في مجالي التعليم والصحة، فضلاً عن بناء قدرة إنتاجية وتحسين البنية الأساسية المادية" (ص ٥).

١٠- والدرس الثاني هو أهمية الشراكة بين البلدان التي تحققت فيها نتائج الأهداف الإنمائية للألفية والمجتمع الدولي. ويقول تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٧:

"تثبت عدة بلدان نامية أن التقدم السريع والواسع النطاق نحو الأهداف الإنمائية للألفية يصبح ممكناً عندما تقترون القيادة الحكومية القوية والسياسات والاستراتيجيات التي توجه بفعالية لتلبية احتياجات الفقراء بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي" (ص ٥).

١١- والرسالة الرئيسية لهذه المذكرة هي أنه ينبغي العمل على توضيح كلتا الرسالتين من منظور السياسات إذا كنا نرغب في الإسراع بعجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتُثار هنا بعض النقاط المختصرة لإجراء نقاش أعمق على المستوى الحكومي الدولي.

١٢- وفيما يتعلق بالدرس الأول، تبين التجربة حتى الآن أن اتباع نهج واسع للتنمية الاقتصادية هو أفضل طريقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- فمن ناحية، يتضح أن شرق آسيا، التي كانت أكثر نجاحاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هي المنطقة التي كانت فيها الاستراتيجيات الإنمائية أكثر تركيزاً بصورة وثيقة على تشجيع التحول الهيكلي، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتوليد فرص العمل، بدلاً من التركيز فقط على نتائج الفقر والتنمية البشرية في حد ذاتها.

١٤- ومن ناحية أخرى، تظهر بوضوح أخطار التركيز الضيق على غايات الأهداف الإنمائية للألفية. فالجهات المانحة تميل حالياً إلى اتباع نهج قطاعي تجاه الأهداف الإنمائية للألفية، بالتركيز مثلاً على الصحة الأساسية أو التعليم الابتدائي أو المياه. وتقدم الجهات المانحة دعمها لشرائح مختارة من النشاط تتعلق بغايات رصد معينة. ومن الممكن تحقيق غايات بصورة انتقائية ولكن هذا لا يضيف جديداً إلى التقدم الشامل. وهناك احتمال كبير لظهور نتائج تتسم بالاختلال الوظيفي، وعلى سبيل المثال، عندما يذهب عدد متزايد من الأطفال إلى المدرسة، ولكن لا يمكن زيادة النفقات العامة بما يكفي لاستخدام مدرسين إضافيين، فذلك يؤدي إلى انخفاض النوعية. أو عندما يذهب الأطفال إلى المدرسة ثم لا يستطيعون إيجاد وظائف أو سُبُل معيشة منتجة. وفي النهاية، سوف يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية توليفة تجمع زيادة الإيرادات الخاصة (استناداً إلى العمالة المنتجة) وكذلك تحسين فرص الحصول على الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية).

١٥- وينبغي أيضاً ملاحظة أن اتباع نهج التنمية الاقتصادية تجاه الأهداف الإنمائية للألفية ضروري من أجل تحقيق نتائج مستدامة. وهذا يعني تهية الأوضاع الاقتصادية المحلية حيث يمكن أن تستمر النتائج الاجتماعية المرغوبة. وهذا يعني أيضاً مراعاة النهج الإنمائي لضرورة التصدي للتحدي الذي يمثله تغير المناخ. وتظهر آثار ذلك بالفعل في كثير من البلدان النامية ويمكن أن تقضي بشكل فعال وسريع على أثر أي تقدم تحقق في السنوات الأخيرة. كما أن ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة يقضي على أثر التقدم نظراً لأن البلدان ليست لديها الصلابة اللازمة لمواجهة مثل هذه الصدمات الخارجية المعاكسة. ويمثل هذا الضعف مشكلة إنمائية.

١٦- وفيما يتعلق بالدرس الثاني، يتضح من التجربة أن إقامة المزيد من الشراكة الإنمائية الفعالة بين البلدان النامية والمجتمع الدولي تعدُّ ضرورية لتحقيق النجاح. ولهذا فإن السبيل للإسراع بعجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٧- وعند التفكير فيما يعنيه ذلك من الناحية العملية، من المهم ألا يقتصر نطاق الشراكة العالمية على المؤشرات التي يجري رصدها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن هذه المؤشرات مهمة، إلا أنها تنطوي على نقائص. وهذه تشمل حقيقة أنها تلغي الدور المحتمل لتدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من العلم والتكنولوجيا والابتكار بشكل أعم. كذلك فإن معالجة التجارة الدولية تنطوي على إغفال غريب. بمعنى أن الغاية ١٢ من الأهداف الإنمائية للألفية تغير من التزام الإعلان بشأن الألفية "بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون" بإسقاط كلمة "إنصاف".

١٨- والنتيجة الطبيعية أيضاً لاعتماد نهج واسع إزاء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني هي أنه ينبغي وجود نهج واسع تجاه الشراكة العالمية. وكما أُشير من قبل، يشمل النهج الواسع على المستوى الوطني تحقيق النمو لصالح الفقراء، وإيجاد عمل كريم، وبرامج شاملة من أجل التنمية البشرية، وبنية أساسية مادية محسنة، وتطوير القدرات الإنتاجية. وينبغي للشراكات العالمية من أجل التنمية أن تعزز عملية التنمية الاقتصادية الوطنية التي يسعى إليها هذا النهج الواسع.

١٩- ومن المهم أيضاً ضمان أن تعمل جميع العناصر المختلفة للشراكة العالمية - وهي التجارة، والمعونة، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا - بطريقة متكاملة لتعزيز آثارها على المستوى الوطني. ويمكن أن ينجح التقدم السريع على أحسن وجه عندما تكون هناك أوجه تآزر بين هذه الأشكال المختلفة من العلاقة الاقتصادية الدولية التي تعمل معاً كحواضر للتغيير.

٢٠- وأخيراً، ينبغي أن تشمل الشراكة العالمية من أجل التنمية التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما كيف يمكن لهذه العناصر أن تعمل معاً فهذه قضية مهمة مطروحة للمناقشة، ولكن لن يتم التصدي في هذه المذكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثانياً - آليات خاصة للسياسات لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية

ألف - التجارة الدولية

٢١- ينبغي أن تهدف أي استراتيجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس شراكة عالمية معززة من أجل التنمية إلى إنشاء آليات خاصة للسياسات (بما في ذلك صكوك وتدابير وإجراءات فعالة) على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمساعدة البلدان النامية على تشجيع التجارة المتزايدة للاستفادة من المكاسب التي تحققها الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز القدرة الإنتاجية، لا سيما في القطاعات التي تُسهم في الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتعميم الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وينبغي أن تشمل مثل هذه الشراكات على دور محدد وسياسات استباقية من جانب حكومات البلدان النامية في إطار دولة تمكينية تمشياً مع الفقرة ١١٥ من اتفاق أكر. وينبغي أن تعبر مثل هذه الآليات أيضاً عن التعاون الحكومي الدولي المحسّن والإدارة الاقتصادية العالمية الجيدة. ونظراً للدور الهام الذي تقوم به المشاريع الوطنية والعالمية، من الضروري لكليهما حشد قطاع الشركات لخدمة الصالح العام، تعبيراً عن المسؤولية المشتركة تجاه التنمية، وتنظيم عمل الأسواق. ويمكن أن تركز هذه الآليات على ما يلي: (أ) وصول صادرات وسلع ومنتجات وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق بصورة متزايدة وفعالة؛ (ب) وزيادة المشاركة والتنوع في قطاعات دينامية من التجارة الدولية؛ (ج) وتمكين البلدان النامية من المشاركة في وضع المعايير والتغلب على الحواجز المتعلقة بالمعايير أمام التجارة والقدرة الإنتاجية؛ (د) وبناء قطاعات خدمات فعالة وتمكينية في البلدان النامية وتعميم الوصول إليها؛ (هـ) ومساهمة الهجرة في التنمية؛ (و) والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي؛ (ز) وأمن الطاقة؛ (ح) والآليات التنظيمية، بما في ذلك سياسات المنافسة لتشجيع الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية ذات الكفاءة وممارسات الرقابة المناهضة للمنافسة.

١- الوصول إلى الأسواق

٢٢- تشمل آليات السياسات من أجل تحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق تدابير ذاتية، أو اتفاقات تجارية ثنائية أو إقليمية، أو منظمة التجارة العالمية، ما يلي:

(أ) المعالجة الفعالة لمسائل ارتفاع التعريفات والذرى التعريفية والتصاعد التعريفى التي تواجه المنتجات ذات الأهمية التصديرية (وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى) بالنسبة للبلدان النامية؛

(ب) إجراء إصلاحات هادفة في قطاع الزراعة، بما في ذلك إدخال تحسينات جوهرية على سُبُل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، والإلغاء التدريجي لإعانات التصدير، والتقليل بشكل كبير من الدعم المحلي المحلي بالتجارة؛

(ج) التصدي للحوافز غير التعريفية، ولا سيما التدابير التقنية مثل اللوائح والمعايير التقنية (الحوافز التقنية للتجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية) التي تؤثر في القدرات الإنتاجية وفرص التصدير بالنسبة للبلدان النامية؛

(د) تحرير قطاعات الخدمات وأساليب التوريد ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

(هـ) إدراج أحكام وافية وقابلة للتطبيق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية لضمان تحقيق جملة أمور منها أن يُتاح لهذه البلدان حيز التحرك والمرونة اللازمين لتقرير السياسات تجاه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) إتاحة فرص إضافية لتوسيع وتنويع صادرات البلدان النامية بموجب ترتيبات التجارة التفضيلية، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم، عن طريق: (أ) تحسين نطاق المخططات وشموليتها؛ (ب) وزيادة تحرير وتبسيط وتوضيح قواعد المنشأ؛ (ج) وتلافي فرض الشروط.

٢- قطاعات جديدة ودينامية للتجارة العالمية

٢٣- تشمل هذه القطاعات:

(أ) تعزيز قدرة الشركات على الابتكار ودمج التكنولوجيا في اتجاه التخصص في سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى (المستوى الوطني)؛

(ب) إنشاء شبكات مشاريع قوية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ترتبط ارتباطاً فعالاً بالأسواق العالمية، فضلاً عن ارتباطها بشركات رئيسية ذات صلة بالتجارة الدولية (المستويات الوطنية والإقليمية والدولية)؛

(ج) ضمان زيادة سبل الحصول على المعلومات المتخصصة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأسواق، وضمان المزيد من التفاعل بين الموردين والمنتجين، وتوفير السلع العامة ذات الجودة العالية، وتقديم الدعم لتعزيز الاعتراف بالعلامات التجارية، واتخاذ تدابير أخرى لتسهيل الأعمال التجارية والتجارة بغية تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية الجماعية (المستويات الوطنية والإقليمية والدولية)؛

(د) إنشاء بُنى أساسية يعوّل عليها وتتسم بجودة عالية، مثل '١' البنية الأساسية للنقل والمواصلات ذات الصيانة الجيدة؛ '٢' ومرافق المعلومات والاتصالات والتسويق ومرافق الخدمات اللوجستية؛ '٣' وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات ومجمعات صناعية وعلمية (المستويات الوطنية والإقليمية والدولية)؛

(هـ) تصميم وتنفيذ تدابير خاصة بالسياسات لمعالجة القطاع غير الرسمي للاقتصادات في البلدان النامية (المستوى الوطني)؛

(و) إدخال تدابير دعم جذابة وحوافز من جانب البلدان المتقدمة لمشاريعها التي تستثمر وتشجع في إنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة أعلى ومجدية من الناحية الاقتصادية في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا (المستوى الدولي).

٣- المعايير واللوائح التقنية

٢٤- تُعدّ المعايير واللوائح التقنية بشأن عمليات وطرق الإنتاج ذات أهمية متزايدة فيما يتعلق بالتنمية والتجارة. فالمعايير الجديدة في قطاع الأغذية الزراعية، على سبيل المثال، لا تهدف فقط إلى ضمان سلامة الأغذية والحفاظ على جودتها العالية، وإنما تنقل أيضاً المخاطر والتكاليف المرتبطة بذلك إلى الموردين، وتستخدم كأدوات فعالة لإدارة سلسلة الإمداد. وتؤدي هذه المتطلبات الجديدة أيضاً إلى تركيز الموردين المخلصين على نطاق سلسلة الإمداد، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع أن المعايير يمكن أن تفيد أيضاً في دعم النهوض بالمنتج وتجهيزه. وتتأثر البلدان النامية بدرجة كبيرة بهذه الاتجاهات. ويلزم نهج قائم على المشاركة للتعامل مع المعايير واللوائح التقنية بصورة فعالة، ولا سيما المتطلبات المتعلقة بالبيئة والصحة، وينبغي أن يتصدى للقضايا الرئيسية التالية:

(أ) على المستوى الوطني:

١٠٠ تحليل السياسات لتسهيل الوضوح المفاهيمي بشأن تحسين مساهمة المعايير في التنمية، وتحليل اهتمامات واحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين، وتحقيق الاستفادة القصوى من تكاليف وفوائد الامتثال للمعايير؛

٢٠٠ وتسهيل الاستثمار في البنية الأساسية المادية، وفي نُظم وضع المعايير والمنهجية والاختبار وضمان الجودة؛

٣٠٠ وسياسات الحماية/الدعم خاصة بالدعم المالي والضريبي، والخدمات الإرشادية؛

٤٠٠ وضمان ترابط السياسات فيما بين الوكالات الحكومية التي تتعامل مع المعايير وتجاه الجهات المانحة وبرامجها؛

٥٠٠ وتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(ب) على المستوى الدولي:

١٠٠ وضمان الشفافية وعدم التمييز والشمول عند وضع المعايير والمتطلبات التقنية الجديدة؛

٢٠٠٠ '٢' اتخاذ تدابير فعالة لتسهيل المشاركة الكاملة والمجدية من جانب البلدان النامية في العمليات الدولية لوضع المعايير؛

٢٠٠١ '٣' وتحسين المساعدة التقنية ذات التوجيه الجيد والمنسقة دولياً والمدفوعة بالطلب للبلدان النامية من أجل الامتثال للمعايير، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين؛

٢٠٠٢ '٤' ومواصلة تحليل دور المعايير الطوعية الخاصة فيما يتعلق بالتنمية والوصول إلى الأسواق وضمان مسايرة وضعها وتطبيقها لأحكام الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة واتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

٤- الخدمات وتعميم الوصول

٢٠٠٣ -٢٥ أصبحت الخدمات عنصراً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود تلك العناصر المرتبطة بالأعمال التجارية والاتصالات والتمويل والنقل واللوجستيات كبنية أساسية رئيسية لدعم القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية. فضلاً عن هذا، تُعد الخدمات - ولا سيما الخدمات الأساسية - مهمة لبلوغ الأهداف الإنمائية البشرية والوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويُعد تعميم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه والخدمات البيئية أساسياً لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣)، وتخفيض معدل وفيات الأطفال (الهدف ٤)، وتحسين الصحة النفاسية (الهدف ٥)، ومكافحة الأمراض (الهدف ٦)، مع ضمان استمرار الحصول على مياه الشرب المأمونة (الهدف ٧). وفي حين أنه من المعتاد أن تقدم الحكومة مثل هذه الخدمات، إلا أن دور القطاع الخاص اكتسب أهمية متزايدة. ولضمان تعميم الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية، يلزم وضع أُطر تنظيمية وأهداف لتعميم الوصول تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية. وينبغي أن يصل تأثير السياسات المتعلقة بتعميم الوصول إلى مستوى الحكم المحلي؛ وينبغي ضمان إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة العديدين، وضمان التنظيم والرصد والإشراف. وتشمل العناصر الأساسية لضمان تعميم الوصول: التمويل، واستغلال العلم والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتحسين البنية الأساسية، وسياسات فعالة للتنافس، وجهات تنظيمية مستقلة، والشفافية. ومن المهم أن تتحلى الحكومات بالمرونة وأن يكون لديها حيز سياسات لتعديل الأهداف والوسائل الإنمائية، وتعزيز الخدمات المترابطة، وتدابير تستهدف المهمشين والفقراء (وخاصة الإعاقات).

٥- مساهمة الهجرة في التنمية

٢٠٠٤ -٢٦ هناك اعتراف على نطاق واسع بمساهمة المهاجرين ومجتمعات المهجر في تنمية بلدانهم الأصلية. فعن طريق التحويلات المالية، والاستثمار، والمشاريع التجارية، وعمليات نقل المهارات والتكنولوجيا، تسهم الهجرة بصورة إيجابية في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا ينبغي للبلدان المرسلة تشجيع تسهيل المشاركة الإيجابية للمهاجرين، بما في ذلك عن طريق تعزيز الاقتصاد المحلي والقدرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية للصادرات، وفرص الاستثمار والعمالة، فضلاً عن تأمين الاستقرار السياسي والأمن. وتشمل الأنشطة الإنمائية المشتركة التي تشارك

فيها البلدان المرسلة والمستقبل والمهاجرون ومجتمعات المهجر والتي أثبتت فعاليتها ما يلي: (أ) رصد تدفقات المهاجرين لتسهيل العودة أو الهجرة الدائرية؛ (ب) ودعم عمليات التواصل ومصالح الاستثمار (مثل برامج السلفادور والمكسيك، ومشاريع الاتحاد الأوروبي، ودعم فرنسا لأصحاب الأعمال من أصل مغربي لإنشاء أعمال تجارية)؛ (ج) وإنشاء معاهد تدريب وبنية أساسية أخرى لتجديد الموارد البشرية (مثل خطة GRECO في إسبانيا لتدريب المهاجرين على المساهمة في التنمية)؛ (د) واعتماد سياسات توظيف أخلاقية (مثل مدونة السلوك التي وضعتها المملكة المتحدة بشأن التوظيف الدولي). وأصبحت مثل هذه الأنشطة على نحو متزايد عنصراً مهماً في اتفاقات العمل الثنائية، ولا سيما الاتفاقات بين الشمال والجنوب.

٦- الأغذية والزراعة

٢٧- تعكس الزيادة في الأسعار العالمية للأغذية تغييرات هيكلية في اقتصاد الأغذية العالمي، ولهذا ينبغي التصدي لها عن طريق الاستثمار، والابتكار، وآليات القدرة الإنتاجية على المستويين الوطني والدولي. ونظراً لأن نقص رؤوس الأموال يحد من إنتاج الأغذية ومن الإنتاجية في كثير من البلدان النامية، فإنه ينبغي تسهيل الاستثمار العام والخاص في البنية الأساسية، والري، والبحث والتطوير، والوصول إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي، خاصة بالنسبة لصغار المزارعين. وينبغي للبلدان النامية تحديد التناسب الملائم بين المحاصيل الغذائية ومحاصيل الصادرات، والأمن الغذائي المتوازن، وحصائل الصادرات وأهداف تمكين المرأة. وينبغي للمفاوضات التجارية في جولة الدوحة أن تؤدي أيضاً إلى تخفيض كبير أو إلغاء إعانات التصدير وسياسات الدعم الداخلي في البلدان المتقدمة. وينبغي لمستويات الأسعار الزراعية الحالية أن توفر حوافز كافية لمنتجي البلدان المتقدمة، حتى يتسنى استخدام الموارد الناتجة لدعم الزراعة في البلدان النامية. ويلزم رد متناسق من جانب المجتمع الدولي على المضاربة في الأغذية، بما في ذلك عن طريق التدخل الحكومي المنسق في أسواق الأغذية إذا أدت المضاربة المفرطة إلى رفع الأسعار. ويمكن للتنسيق الدولي أن يساعد في تقليل الآثار المعاكسة المحتملة لقيود صادرات الأغذية. وينبغي أيضاً إعادة النظر في خطط التعاون بين المنتجين والمستهلكين.

٧- الطاقة

٢٨- يُعد الحصول على الطاقة بشكل يعوّل عليه وبأسعار مقبولة أمراً حيوياً من أجل: (أ) تحسين أمن الطاقة والتجارة والقدرة الإنتاجية؛ (ب) والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ج) وتشجيع التنمية المستدامة. وسوف تعجز البلدان النامية عن التصدي لمشاكل ميزان مدفوعاتها المتعلقة بالطاقة وأوجه القصور في جانب الطلب ما لم تحصل على التمويل وضمان الوصول الآمن إلى الطاقة. ونظراً لعلاقات الترابط الوثيقة بين الطاقة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعد التزامات الخدمات العامة في قطاع الطاقة مهمة على نحو خاص. ومن ثم، فإن إدماج الخدمات العامة في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي ألا يعني نهاية التزامات الخدمات العامة. فعلى المستوى الوطني، قد تواصل البلدان فرض التزامات الخدمات العامة على الأنشطة. ولكن يجب أن تحدد خطط البلد نطاق القيود التي تفرضها التزامات الخدمات العامة على الوصول إلى الأسواق و/أو المعاملة الوطنية في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وعلى المستوى الدولي وفي إطار المفاوضات المتعددة الأطراف أو الإقليمية بشأن الخدمات، ينبغي اعتبار مثل هذه القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية على أنها أدوات مشروعة لكي تواصل البلدان سعيها لتحقيق الصالح العام، وليس على أنها حواجز أمام تحرير

التجارة في الخدمات. ولتحسين النطاق، ينبغي للحكومات أن تتصدي لقضايا من قبيل سياسات الطاقة الوطنية، وتعدد مصادر الطاقة، والتنظيم، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، والمحتوى المحلي، والتكنولوجيا، والتمويل. وسوف يكون العمل الإقليمي مهماً أيضاً، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنتجين والمستهلكين والتعاون فيما بين المستهلكين من أجل تحسين الكفاءة، والأمن، وربحية قطاع الطاقة عن طريق تدابير من قبيل التمويل التعويضي، وإدارة مخاطر الأسعار، والاستثمار في التكرير الإقليمي، وإجراءات الشراء المشتركة، ومواءمة الأسعار، واستراتيجيات لتنمية الطاقة المتجددة. وعلى المستوى العالمي، هناك حاجة أيضاً إلى رؤية ونهج مترابط للتغلب على فقر الطاقة، بما في ذلك إقامة آليات للتمويل التعويضي وإنشاء صندوق عالمي للطاقة بموّل من الضرائب على الصناديق التحوطية التي تضارب في أسواق الطاقة - ويمكن استخدامه في القضاء على فقر الطاقة والمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩- وهناك تزايد في تزايد في الحواجز أمام التجارة في الطاقة المتجددة، ولا سيما الحواجز غير الجمركية، مثل الافتقار إلى معايير دولية وتزايد الاشتراطات التقنية القطرية. ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي وضع مثل هذه المعايير عن طريق عملية تشاركية يشارك فيها المنتجون من جميع الأقاليم. وبالنسبة لأنواع الوقود الحيوي، فإن التعريفات الجمركية، والخلط الإلزامي للغايات، والإعانات المقدمة للمواد الأولية المحلية، وإنتاج الوقود الحيوي تؤدي جميعها إلى زيادة تفضيل المنتجات المصنّعة محلياً. وعلى المستوى الوطني، ينبغي للبلدان التي تستخدم مثل هذه الأدوات أن تعيد تقييم سياسات الوقود الحيوي، مع مراعاة التأثير الفعلي أو المحتمل على أسعار الأغذية وتوافرها. وعلى المستوى الدولي، يمكن استخدام مفاوضات الدوحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلع البيئية، لخفض التعريفات والحواجز الجمركية التي تؤثر على هذا القطاع.

٨- سياسات المنافسة

٣٠- يمكن استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأداء في يد الحكومات التي ترغب في تحقيق الأهداف الاجتماعية مثل الأهداف الإنمائية للألفية. فبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب أسواقاً للأغذية تعمل بصورة جيدة، فضلاً عن وصول أصحاب الدخل المنخفض إلى الخدمات المالية، وهي الأسواق التي يمكن إنفاذ قوانين بشأنها ضد الممارسات المناهضة للمنافسة والتي تؤثر على الخدمات المالية المتعلقة بالتحويلات المالية. والعنصر الحاسم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو إدخال تكنولوجيا جديدة، وهذا يتطلب شروطاً للتنافس في الأسواق. ونظراً لأن النقل والاتصالات يعتبران من بين القطاعات الحاسمة لبلوغ تعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإنهما كثيراً ما يعانيان من الممارسات المناهضة للمنافسة. ويمكن أن تكون لسياسات المنافسة أيضاً آثار هامة بالنسبة لبلوغ الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق معالجة التلاعب في المناقصات في الأسواق الخاصة بالتجهيزات المدرسية مثل الكتب والأدوات التعليمية الأخرى، والأثاثات المدرسية، وخدمات النقل والبناء، وبذلك تخفض من تكاليف التعليم. ويمكن للمشاورات في إطار مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة بشأن المنافسة أن تتصدى لمثل هذه المسائل.

باء - السلع

٣١- أظهر البحث الأخير الذي أجراه الأونكتاد أن هناك ترابطاً وثيقاً بين انتشار الفقر المدقع والاعتماد على السلع الأولية. ويركز هذا القسم على ثلاث آليات خاصة بالسياسات المتعلقة بالتجارة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بغية الإسراع بعجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: (أ) تحسين القدرة التنافسية لصادرات السلع؛ (ب) وتحسين القيمة المضافة للسلع (عن طريق التجهيز والتغليف وغيره)؛ (ج) والاستفادة من المكاسب الطويلة الأجل التي تحققت من الزيادة الأخيرة في أسعار السلع. ومن المحتمل أن تكون مثل هذه الشراكات الإنمائية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وبالنسبة لأفريقيا.

٣٢- وفيما يتعلق بالقدرة التنافسية للصادرات، تلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة لصالح التجارة من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية في قطاعات السلع واستغلال فرص الطلب الجديدة في الأسواق النامية الدينامية. ويمكن النظر أيضاً في تقديم مزيد من الدعم لبناء القدرات وتطوير البنى الأساسية المتعلقة بالتجارة والتي من شأنها أن تخفف من قيود الواردات. وهناك إجراء آخر جدير بالبحث سيتعلق بتسهيل الوصول إلى التمويل الاستثماري حيث يتم تحفيز القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف والصناديق السيادية للاستثمار في قطاعات الصادرات للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما تلك التي يكون فيها مستوى الأسعار موافياً.

٣٣- وفيما يتعلق بتحسين القيمة المضافة للسلع، تتألف الإجراءات المحتملة على المستوى الدولي من جانبين يتعلقان بتقرير السياسات أو وضع القواعد والإجراءات المالية: (أ) تحسين الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات القائمة على السلع عن طريق تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر في المنتجات القائمة على السلع؛ (ب) وتشجيع القيمة المضافة والمزيد من المشاركة في سلاسل الإمداد/القيمة عن طريق مرونة السياسات في إطار قواعد التجارة الدولية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على السلع بتقديم حوافز، بما في ذلك الدعم المحلي، والإعفاء المؤقت من التخفيض الجمركي ومعونات الصادرات للاستثمارات في سياق البرامج الوطنية لتنويع إنتاج السلع وإضافة قيمة عن طريق تجهيز المنتجات القائمة على السلع لغرض التصدير. وبالمثل، يمكن دعم القيمة المضافة عن طريق التصدي للممارسات المناهضة للمنافسة باستخدام سلاسل إمداد/قيمة السلع مثل مدونات السلوك الطوعية لأصحاب الأعمال، وتكوين جمعيات المنتجين على المستوى المحلي، وإنفاذ القواعد الدولية على الممارسات التجارية التقييدية.

٣٤- وفيما يتعلق بالاستفادة من المكاسب الطويلة الأجل التي تحققت من الازدهار الأخير في أسعار السلع، يلزم اتخاذ إجراءات لدعم استفادة البلدان النامية التي تعتمد على السلع استفادة فعلية من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع لبدء عملية النمو والحد من الفقر، والتخفيف بصورة حاسمة من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الطاقة والأغذية على فرص النمو والتنمية لدى البلدان النامية التي تعد مستوردة صافية للطاقة والأغذية. وفضلاً عن هذا، ولكي تحقق عائدات السلع فوائد إنمائية حقيقية، يجب أن تؤدي إلى زيادة مقابلة في حجم وتكوين الموارد المحلية، بما في ذلك المدخرات، المتاحة للاستثمار الإنتاجي. ويلزم استثمار حصائل السلع في القطاعات التي تحقق أعلى عائد للاقتصاد، ليس في المدى القريب فحسب وإنما في المدى البعيد أيضاً (والاستثمار في مشاريع داخل هذه القطاعات). وسوف يوجه جانب من هذا الاستثمار إلى مجالات ترتفع فيها عائدات الأسواق بصورة مباشرة. ولكن ينبغي توجيه الجانب الأكبر منها إلى المجالات الحرجة مثل الزراعة، والمصنوعات، والخدمات، وكذلك في التعليم، والصحة العامة،

والنقل، والبنية الأساسية المادية، بما في ذلك الكهرباء، والنقل، وتنمية المياه، والاتصالات، حيث تكون الآثار المتزايدة للإنتاجية على المجتمع ملموسة بدرجة أعلى وتكون الفوائد أكثر انتشاراً على الأرجح.

جيم - المعونة والتخفيف من عبء الديون

١ - تضيق فجوة تمويل الأهداف الإنمائية للألفية

٣٥ - أسند توافق آراء مونتييري إلى المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً رئيسياً في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والغرض من تدفقات المعونة الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها هو أن تكون حجر الزاوية بالنسبة للاستخدام الفعال والكفؤ للمساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتلقية. ولمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعترفت جميع الدول بالحاجة إلى بذل جهود ملموسة لتحقيق الغايات الكمية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي ظلت لفترة طويلة على جدول أعمال التعاون الدولي. ولكن برغم الزيادة الكبيرة في أموال المساعدة الإنمائية الرسمية، لم تكن معظم الجهات المانحة حتى عام ٢٠٠٧ على الطريق نحو تحقيق هذه الغايات، وليس من المحتمل أن تفسي الجهات المانحة، مع بعض الاستثناءات، بتعهداتها المعلنة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية. ويلزم أن تضع الجهات المانحة خريطة طريق واضحة تبين كيف تنوي تنفيذ تعهداتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠. ويقتضي الأمر بذل جهود أكبر لإضفاء صبغة مؤسسية على السياسات المتنامية والحوار العملي، وتقاسم المعلومات، وبناء القدرات، وهي الأنشطة التي تجري حالياً بين الجهات المانحة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والمستفيدين، وأصحاب المصلحة الآخرين، في سياق منتدى التعاون الإنمائي وإعلان باريس - أكرأ بشأن فعالية المعونة.

٣٦ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري وإعطاء "دفعة قوية" لتضييق فجوة تمويل الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق الالتزامات القائمة، والتي تشمل على وجه التحديد:

- (أ) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق التقيد بالالتزامات السابقة ووضع خريطة طريق واضحة للوصول إلى الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥؛
- (ب) والحد من تذبذب المعونة وعدم التأكد منها عن طريق اتفاقات متعددة السنوات مع الجهات المانحة؛
- (ج) وتركيز الجهود لإدخال الجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المستفيدة في أطر لتنسيق المعونة؛
- (د) وتشجيع العناصر الفاعلة المؤسسية الخاصة الرئيسية في مجال المساعدة الإنمائية على المشاركة في عمليات المساعدة الإنمائية الرسمية وآليات التنسيق من أجل تنسيق الجهود وتقاسم الخبرات بصورة أفضل؛
- (هـ) وزيادة دور التمويل الإنمائي للمؤسسات المالية من القطاع العام، في بلدان تفتقر إلى قطاعات نشطة في مجال التمويل المحلي، عن طريق الائتمانات العامة، والضمانات، وإنشاء مصارف إنمائية وطنية؛
- (و) واستطلاع قدرة مصادر التمويل المبتكرة، مثل مبادرة مرفق التمويل الدولي للتحسين.

٣٧- وهناك مشكلة خاصة يلزم أيضاً التصدي لها وهي التوازن في تشكيل المعونة بين القطاعات الاجتماعية والبنية الأساسية الاجتماعية من ناحية، وقطاعات الإنتاج والبنية الأساسية الاقتصادية من ناحية أخرى. وقد أدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تعزيز التحول في نصيب المعونة التي تذهب إلى الفئة الأولى. ففي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، بلغ نصيب المعونة الملتزم بها لقطاعات الإنتاج والبنية الأساسية ٢٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٦. ويعد الانخفاض في المعونة المقدمة للزراعة دليلاً واضحاً على التحول بعيداً عن قطاعات الإنتاج. وإعادة التوازن الصحيح بين المعونة المقدمة لقطاعات الصحة والتعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى من ناحية، وهو أمر ضروري بالتأكيد، والمعونة المقدمة إلى البنية الأساسية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى، سوف تعد أمراً حيوياً لضمان التقدم السريع والمتواصل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مرحلة العد التنازلي حتى بلوغ عام ٢٠١٥. وقد كانت هذه هي الرسالة الرئيسية للأونكتاد في السنوات الأخيرة

٢- الأهمية المستمرة لتخفيف عبء الديون

٣٨- تطالب الغاية ٨ - دال ضمن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بمعالجة شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل. ومن المؤكد أن هذا لا يتطلب فقط تخفيف عبء الديون بالنسبة للديون القديمة التي لا يمكن تحملها، ولكنه يتعلق أيضاً بالإجراءات المتخذة لمنع تراكم الديون التي لا يمكن تحملها في المستقبل. وفضلاً عن هذا، قد تكون الديون من النوع الذي "لا يمكن تحمله" إما من حيث القدرة على السداد، أو من حيث الاستثمار السابق في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تتعلق هذه الغاية بجميع "البلدان النامية"، في حين أن مبادرات التخفيف من عبء الديون ركزت حتى الآن على أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون والتي تشمل غالبية ما يعرف باسم "دول القاع".

٣٩- ونظرة سريعة إلى الأداء الخارجي الأخير للبلدان النامية كمجموعة تبين تحسناً صافياً في حالتها منذ عام ٢٠٠١. ولكن عند تجاوز المتوسطات، يتضح أن هذا التحسن الإجمالي يحركه سلوك حفنة من البلدان الكبيرة. وسوف يكون من السابق لأوانه افتراض أن البلدان النامية لم تعد تواجه مخاطر أزمة الدين الخارجي. أما اتباع نهج مدروس وإرشادي بصورة أكبر تجاه رصد التقدم نحو تحقيق الغاية ٨ - دال فقد كان في الفترة الأخيرة موضع مشاورات تقنية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والأونكتاد، والبنك الدولي. وهذا يعطي مثلاً جيداً على الطريقة التي تستطيع بها الوكالات الدولية تجميع الخبرات والموارد لتحقيق فهم أفضل لنطاق التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية وقياس ثغرات الإنجاز.

٤٠- وعند تركيز الاهتمام على الطريقة التي تستطيع بها الشراكة العالمية من أجل التنمية توفير مزيد من الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتضح أن الوقت ملائم للاعتماد على الخبرات والدروس الإيجابية الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون/المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين للإسراع بعجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يتطلب تشجيع المجتمع الدولي على المضي إلى أبعد مما حققه في التصدي، من خلال إطار شامل، للتحديات المستمرة للدين الخارجي بالنسبة لجميع البلدان النامية عن طريق الاعتراف بما يلي:

(أ) تُعد القدرة على تحمّل أعباء الديون قضية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط على حد سواء. وينبغي لجهود تخفيف عبء الديون من حيث المبدأ ألا تميز بين هذه المجموعات المختلفة من البلدان. ونظراً لأن البلدان التي تحتاج إلى تخفيف عبء الديون من المحتمل أن تحتاج أيضاً إلى موارد خارجية، ينبغي للقطاع الرسمي ضمان أن يكون تخفيف عبء الديون إضافة حقيقية، ومن الممكن أن يقترن بزيادة في الأشكال الأخرى للمعونة؛

(ب) تتعلق حالات التأثير التي قد تؤدي إلى أزمات الدين بمستويات الدين وتكوين الدين على حد سواء، وهناك تفاعلات مهمة بين الدين العام الداخلي والدين الخارجي. ونظراً لأن حالات التأثير لا يمكن تحديدها دون بيانات سريعة ويعول عليها عن تكوين الدين الخارجي والدين العام الداخلي على حد سواء، ينبغي تكثيف التنسيق الدولي لإصدار ونشر مثل هذه البيانات؛

(ج) من الممكن أن تحدث أزمات الديون حتى في حالة الإدارة المحسنة للديون ومع وجود أدوات أفضل وأكثر أماناً لإدارة الديون. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخلى عن فكرة إنشاء آلية لتسوية الديون.

٤١- ومع وضع هذه الاعتبارات في الحسبان، ينبغي لأي شراكة عالمية تتصدى للدين الخارجي للبلدان النامية أن تضع في اعتبارها ما يلي:

(أ) ينبغي أن يكون الهدف من استمرار تطوير إطار القدرة على تحمل الديون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو إدراج اعتبارات من قبيل الاستخدام المقصود للدين، والتميز بين القدرة على سداد الدين في مواجهة الحاجة إلى الموارد الخارجية. وينبغي لإطار القدرة على تحمل الديون أن يركز على الأصول والخصوم وينبغي أن يشمل بشكل أفضل إمكانية الحماية من الصدمات الخارجية؛

(ب) إدراج البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مبادرات التخفيف من عبء الديون ووضع تدبير صريح لإضافية التخفيف من عبء الديون ووضع منهجيات للمؤسسات الدولية من أجل تقييم الامتثال بصورة أكثر دقة؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على إيجاد أدوات ومؤسسات جديدة للحد من احتمال حدوث أزمة في السيولة. وهذا سوف يتطلب إيجاد أدوات للصرف السريع في أوقات الصدمات الخارجية، وأدوات تمويل جديدة تراعي قدرة السداد لصاحب الدين (مثل الأدوات المقترنة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي)، وزيادة الشفافية بشأن القروض الجديدة فيما يتعلق بحجمها وشروطها، فضلاً عن نظام إبلاغ أفضل للمقترضين والدائنين (يُحتمل أن تنظمه هيئة دولية تُنشأ حديثاً)؛

(د) برامج تمويل ودعم تهدف إلى تحسين إدارة الديون وقدرات جمع البيانات لدى البلدان النامية والتأكد من أن النظم التنافسة تقدم بيانات قابلة للمقارنة وتشمل الدين العام الداخلي؛

(هـ) إنشاء آلية لتسوية الديون تهدف إلى ضمان تسوية سريعة لأزمات الديون وتقاسم عادل للأعباء فيما بين المدينين والدائنين. وينبغي أن يعتمد ذلك على خبرة نادي باريس وأن يشمل جميع الدائنين. والواقع أنه

تلزم آليتان لتسوية الأزمات: آلية للبلدان ذات الدخل المتوسط والتي تتحمل نصيباً كبيراً من الديون التجارية، وآلية للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تتحمل نصيباً كبيراً من ديونها لدى دائنين رسميين. وقد يُنظر في إنشاء هيئة دولية مستقلة تشمل ولايتها المدينيين والدائنين، لتقييم حالة الديون في جميع البلدان التي تواجه مشاكل تتعلق بالقدرة على تحمل الدين الخارجي والبت في مستوى وشكل تخفيف عبء الديون الذي يلزم تقديمه، إن وُجد.

٣- مقترحات خاصة

٤٢- هناك مقترحان عمليان مُحددان يتعلقان بالسياسات لتحسين الشراكة العالمية من أجل التنمية في مجال المعونة والتخفيف من عبء الديون وهما إقامة شراكة عالمية لإدارة الديون، وإدخال سياسات لإدارة المعونة تضعها الجهات المتلقية على المستوى القطري.

(أ) الشراكات العالمية لإدارة الديون

٤٣- في مجال أدوات إدارة الديون، وبالإضافة إلى مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي والذي أنشئ حديثاً من أجل البلدان ذات الدخل المتوسط لاستكمال الحلول القائمة، سوف يكون لدى البلدان النامية مجموعة أدوات مفيدة للحلول الخاصة بإدارة الديون والمتاحة في المجال العام والتي تتصدى لاحتياجاتها. والأونكتاد، بوصفه أحد مقدّمي الخدمات الأساسية لإدارة الديون على المستوى الأولي فيما يتعلق بإدارة الدين العام، قد شارك بصورة إيجابية في هذه المبادرات، بما في ذلك تقييم أداء إدارة الديون، واستراتيجيات الديون المتوسطة الأجل. وهناك حاجة أيضاً لضمان أن يكون لمقدّمي حلول إدارة الديون التزام طويل الأجل لدعم خدماتهم وتوافر التمويل الكافي لدعم البرامج على المدى الطويل.

٤٤- ولضمان إحراز تقدم على المستوى العام من أجل استمرار التقدم نحو الغاية ٨ - دال من الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للجهات المانحة والمستفيدين ومقدّمي الخدمات بحث إقامة شراكة عالمية لإدارة الديون تقوم بما يلي:

- (أ) تنسيق وضع وتطوير معايير وممارسات جديدة في إدارة الدين العام؛
- (ب) والترويج لأفضل الممارسات المعترف بها في المساعدة التقنية لإدارة الديون؛
- (ج) ومواءمة منهجيات تقييم الاحتياجات في إدارة الديون؛
- (د) والعمل كمنتدى لبناء التوافق بشأن البرامج والمبادرات الجديدة وحلول إدارة الديون؛
- (هـ) وتقديم توصيات إلى مجتمع المانحين بشأن تمويل البرامج والمبادرات؛
- (و) والتشجيع على إدماج إدارة الديون ضمن الإطار الأوسع لإدارة التمويل العام؛
- (ز) وتنسيق تقديم المعلومات بشأن توافر المساعدة التقنية لإدارة الدين العام؛

(ح) وإنشاء مركز لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة ذات الصلة، مثلاً عن طريق جدول للمساعدة التقنية لإدارة الديون؛

(ط) وتنظيم آليات للتعاون وتقاسم المعلومات مع أصحاب المصلحة في إدارة الديون؛

(ي) وضمان أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة معلومات جاهزة لاتخاذ القرارات؛

(ك) والعمل كحافز لنهج شامل إزاء المساعدة التقنية لإدارة الدين العام؛

(ل) وإجراء تقييم منتظم للمساعدة التقنية لإدارة الديون عن طريق تقييم أداء إدارة الديون.

(ب) سياسات لإدارة المعونة تضعها الجهات المتلقية

٤٥ - تتطلب المعونة الفعالة من البلدان النامية أن تتولى زمام الأمور في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتتطلب من الجهات المانحة تنسيق ومواءمة معوناتها على أساس الأولويات والنظم القطرية. وتولي البلدان زمام الأمور فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية هو الأساس للإدارة السليمة على المستوى الوطني، وفي غير هذه الحالة لا يمكن أن يُنتظر من البلدان أن تتولي المسؤولية عن تنميتها الخاصة. فاعتماد سياسات لإدارة الديون على المستوى القطري يمكن أن يساعد البلد على تولي زمام الأمور عن طريق زيادة تنسيق ومواءمة المعونة، فضلاً عن التصدي لقضايا من قبيل إمكانية التنبؤ بالمعونة وتكوينها، فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية الاقتصادية. وقيام شراكة إنمائية بين بلد من أقل البلدان نمواً وجهة مانحة تركز على النتائج، وتُنظَّم على أساس تقييمات منهجية للأداء من أجل قياس التقدم، أمر يعمل على زيادة المساءلة ويكون مرناً بالقدر الكافي لتعديل سياسات إدارة المعونة حسب المواقف المتغيرة. وينبغي إدماج سياسات إدارة المعونة في الخطط الإنمائية الوطنية والعمليات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي التطرق لترابط السياسات في مجال إدارة المعونة، كما هو الحال في التنمية بشكل أعم، على المستويين الأفقي والرأسي على حد سواء. وبالنسبة للمعالجة "الأفقية" على المستوى القطري، تتقاسم الحكومة والجهات المانحة المسؤولية عن تعزيز الإدارة السليمة والترابط بين السياسات المختلفة على مستوى القطاعات، وبين أصحاب المصلحة الذين قد تكون لديهم أهداف متعارضة. وهنا، يتمثل الهدف في ألا يكون هناك تناقض بين السياسات الخاصة بإدارة المعونة، والتخفيف من وطأة الفقر، والزراعة، والصحة وغيرها. وسوف يلزم أن تركز الحكومات الوطنية والجهات المانحة على تحديد الحالات التي "يربح فيها الجميع" حيث يكون هناك تآزر بين الأهداف والسياسات المشتقة على نطاق الوزارات الرئيسية في الحكومة. ويعني ترابط السياسات "الرأسي" إيجاد إطار مترابط بين مستويات الإدارة المختلفة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويتمثل المبدأ الرئيسي هنا في الولاية الاحتياطية، حيث تُتخذ القرارات على المستوى الأنسب والأكثر فعالية.

دال - الاستثمار وتطوير المشاريع

٤٦ - أكد المؤتمر الدولي المعني للتمويل من أجل التنمية، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك، على ضرورة توسيع وزيادة التمويل للبلدان النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان هناك اعتراف بأن الاستثمار الأجنبي يُعد المساهم الرئيسي المحتمل في رأس المال الإنتاجي للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل، ولا سيما في البلدان ذات

المدخرات المحلية المنخفضة. وفضلاً عن هذا، يمكن أن يحقق الاستثمار الأجنبي وتطوير المشاريع مجموعة من المزايا والفوائد المحتملة مثل توفير العمالة، وزيادة الإنتاجية، ونقل المهارات والتكنولوجيا، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق القدرة التصديرية. واليوم، تسعى البلدان على جميع مستويات التنمية لاستخدام الاستثمار الأجنبي وتطوير المشاريع لتحسين اقتصاداتها ورفع مستويات معيشتها.

٤٧- ونظراً للترابط المعقد بين السياسات العامة والعناصر الفاعلة في القطاع الخاص، فإن تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع يُعدّ من الناحية التقليدية مجالاً يتطلب شراكات قوية بين الحكومة على جميع المستويات وأعضاء القطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية). ويستعرض هذا القسم آليات السياسات المتعلقة بهذا المجال، بما في ذلك الشراكات الجديدة من أجل تنسيق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز الأثر الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية وتحسين شفافية الشركات.

١- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية

٤٨- يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يقوم بدور هام في النمو الاقتصادي والتنمية في البلد المضيف، حيث إنه لا يأتي فقط برأس المال وإنما يتيح الوصول إلى التكنولوجيا، والدراية الفنية، والأسواق الدولية. وهذه أيضاً عناصر رئيسية لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. ويمكن أن يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مباشرة في النهوض بالكفاءات الإنتاجية في تلك البلدان. وفضلاً عن هذا، لكي يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يلزم أن يكون مكملاً لأشكال أخرى من التكوين الرأسمالي، بما في ذلك الاستثمار المحلي وتدفقات الموارد الخارجية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات في حافظة الأسهم، والقروض المصرفية.

٤٩- ويتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإنتاج في مجال التعدين والمصنوعات، وبشكل متزايد إلى خدمات الإنتاج والبنية الأساسية التي تُعد من المستلزمات الهامة للصناعات الأخرى - ولا سيما الاتصالات، والتجارة، والتمويل، وخدمات الأعمال التجارية. أما في مجال المرافق (الكهرباء، والغاز، والمياه)، والنقل، والتخزين، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يوجد جنباً إلى جنب مع المساعدة الإنمائية الرسمية، وهذا يعني أن هناك مجالات للتآزر.

٥٠- ويعد استغلال حالات التآزر بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من النمو الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية، فإن كثيراً من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، تحصل على تدفقات هامشية من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعتمد بدرجة كبيرة على المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية. ومن المهم للبلدان أن تعترف بحالات التآزر التي يمكن أن توجد بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تستغل ذلك لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وما يرتبط به من منافع. ويمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في بناء قدرات الموارد البشرية، وتطوير البنية الأساسية، وتحسين قدرات المشاريع المحلية في البلدان النامية إلى تهيئة الظروف التي تفضي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر المتنوع مع منافع ملموسة للبلد المضيف. ويمكن لشراكة عالمية تهدف إلى إيجاد واستغلال حالات التآزر بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة ناجحة أن توفر زخماً جديداً نحو إيجاد الأساس المالي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- اتفاقات الاستثمار الدولية

٥١- تمثل الاتفاقات الاستثمار الدولية البُعد الدولي لنهج يستند إلى القواعد إزاء تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي ورأس المال الإنتاجي بطريقة يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية. ولهذا ينبغي أن تشمل الجهود المبذولة لوضع نظام تجاري ومالي منفتح وقائم على القواعد من أجل تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)، استمرار تحسين نظام الاستثمار الدولي واتفاقات الاستثمار الدولية.

٥٢- ويُعد تعزيز البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية أحد الشواغل الرئيسية. ويمكن أن تنطوي معالجة هذا الشاغل على إقامة شراكات جديدة واستخدام وسائل مباشرة في هذا الاتفاقات لتشجيع الاستثمار. ويمكن أن تشمل مثل هذه الوسائل المطالبة بتدابير قطرية داخلية تضم طائفة واسعة من القضايا - مثل الشفافية وتبادل المعلومات المتعلقة بالاستثمار، وتقوية الروابط بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ومنح ضمانات للاستثمار، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتخفيف العوائق غير الرسمية أمام الاستثمار، وأنشطة تشجيع الاستثمار المشترك، والوصول إلى رأس المال، والحوافز المالية والضريبية، وإنشاء آلية مؤسسية لتنسيق أنشطة تشجيع الاستثمار. ويمكن أن تشمل أيضاً الإشارة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة.

٥٣- وهناك اعتبار آخر في هذا الصدد وهو إسناد دور رئيسي إلى الطرق البديلة لتسوية النزاعات في اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي حين أن الآلية القائمة تعتمد في معظمها على التحكيم الدولي بين المستثمرين والبلدان المضيفة، فإن هناك قلقاً متنامياً من أن الزيادة الكبيرة في النزاعات بين المستثمرين والدولة في السنوات الأخيرة، وما يرتبط بها من زيادات في التكلفة، قد تفوق المزايا التي تتيحها هذه الآلية في بعض الحالات. وفي ضوء ذلك، يمكن إيلاء اهتمام أكبر إلى الطرق البديلة لتسوية النزاعات. وفي الوقت الحاضر، لا يفكر سوى عدد قليل جداً من اتفاقات الاستثمار الدولية في استخدام التقنيات البديلة لتسوية النزاعات بين المستثمر والدولة. وتتضمن الطرق البديلة لتسوية النزاعات تدخل طرف ثالث، عادة بموافقة المتنازعين، لمساعدة الأخيرة في التفاوض بشأن تسوية نزاعها. ويمكن تحسين الطرق البديلة لتسوية النزاعات وتيسيرها عن طريق مرفق للشراكة العالمية أو الإقليمية يُنشأ خصيصاً لتقديم مثل هذه الخدمة.

٣- إدارة الشركات والشفافية

٥٤- نظراً للعلو المتزايدة في الاقتصاد العالمي تزايدت الحاجة إلى أن تعتمد البلدان النامية ممارسات عالمية للإبلاغ المالي وغير المالي في سياق إدارة الشركات. ولكي تحقق البلدان النامية الاستفادة الكاملة من فرص الاستثمار الدولية وتعبئة مواردها المحلية، من الضروري أن تعتمد معايير دولية جيدة للمحاسبة والإبلاغ. وتؤدي الشفافية في التمويل والإدارة إلى هئية البيئة التمكينية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٨.

٥٥- وفي مجال الإبلاغ المالي، بدأ عدد متزايد من المشاريع في أنحاء العالم تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية، التي وضعها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠ دولة عضو تطلب أو تسمح باستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس لإعداد الكشوف المالية للمشاريع التي تدخل ضمن ولاياتها. غير أن

هناك صعوبة بين القرار السياسي باعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية وتطبيق العمل الفعلي لهذه المعايير. ولسد هذه الثغرة بين السياسة والممارسة، يلزم إقامة شراكات جديدة لتوفير القدرة التقنية اللازمة لتطبيق المعايير الجديدة.

٥٦- وفي عملية الإبلاغ المالي، تؤدي الأنشطة العالمية المتزايدة للمستثمرين إلى طلب إيجاد تقارب بين أفضل الممارسات في مجالات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، بما في ذلك بالنسبة للقضايا البيئية والاجتماعية. غير أن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بُعد مجالياً مبتكراً نسبياً للإبلاغ بالنسبة لكثير من المشاريع في الأسواق الناشئة، وهناك طلب قوي على المزيد من التوجيه والتجريب بشأن الاشتراطات الحكومية وأفضل الممارسات الدولية.

٥٧- وينبغي أن يؤدي تعزيز الشراكات القائمة في هذا المجال إلى التركيز بشكل خاص على آليات بناء القدرات. وتمثل الشراكة الرئيسية القائمة التي يمكن استغلالها لتحقيق هذه الغاية في فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

هاء - دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٨- ليس العلم والتكنولوجيا والابتكار هو المصدر الوحيد للتحويل الاقتصادي الذي تحتاج البلدان النامية إلى استغلاله من أجل الإسراع بالنمو، ولكنه أحد المصادر الرئيسية، ومن المتوقع أن تزداد أهميته نظراً لأن التغير التكنولوجي أصبح، مرتبطاً بالعملة الاقتصادية بصورة أكثر تشابكاً. ومن المهم أيضاً اعتبار أن التطبيق القطاعي للعلم والتكنولوجيا والابتكار سيكون أساسياً لتحقيق التقدم في كل هدف تقريباً من الأهداف الإنمائية للألفية، سواء كانت في مجال الصحة أو الجوع أو التعليم أو المساواة - بالإضافة إلى أثر العلم والتكنولوجيا والابتكار على الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تأثيرها الشامل على الدخل، ولا سيما في حالة التكنولوجيات المتعددة الأغراض مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٥٩- وحتى يتسنى للبلدان النامية استغلال المعرفة والتكنولوجيا وبلوغ مستويات استيعاب أعلى للتكنولوجيا وابتكار أسرع من جانب مشاريعها، فإنها تحتاج أولاً إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية. وتبين تجربة البلدان النامية الناجحة أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتشجيع التعلم التكنولوجي والابتكار وتسهيل اللحاق بالركب التكنولوجي بحاجة إلى أن تدمج بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. والهدف من ذلك هو استخدام التقدم في العلم والتكنولوجيا، مقترناً بتغييرات مؤسسية وتنظيمية، لزيادة الإنتاجية وبالتالي دعم النمو الأسرع.

٦٠- وهناك مجالان عالميان محددان يمكن فيهما تشجيع الشركات العالمية لدعم تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، ويشار إليهما هنا على أنهما يستحقان بشكل خاص نقاشاً رفيع المستوى عن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار: زيادة المعونة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرة على تقرير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

١- تقديم المعونة للعلم والتكنولوجيا والابتكار

٦١- تعتبر المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار مهمة لأنه بدون بلوغ الحد الأدنى من التنمية العلمية والتكنولوجية المحلية، لن تتمكن كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً بينها، من بدء عملية استيعاب المعرفة ونشرها في اقتصاداتها.

٦٢- ويمكن أن تهدف المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار إما إلى وضع سياسات وإطار مؤسسي لتقرير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أو تعزيز القدرات الإنتاجية من خلال نشر المعرفة العلمية والتكنولوجية. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما لأقل البلدان نمواً، تحظى بأولوية منخفضة. وهذا يتعلق بجوانب من العلم والتكنولوجيا والابتكار يجري التركيز عليها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، مثل الإرشاد والبحوث الزراعية.

٦٣- وفي حين أن عدداً من الجهات المانحة تدرج الآن في مبادراتها الخاصة بالمعونة منظوراً يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فإن أهمية قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات المعونة بشكل عام لا تزال بحاجة إلى تأكيد. وهذا ينطوي على أهمية خاصة في حالة المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في مجال الزراعة، ليس فقط لجعل المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في الزراعة متسقة مع الدور الأساسي لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي للبلدان النامية، وإنما لزيادة مستويات الإنتاجية الزراعية كاستجابة لأزمة الأغذية العالمية. وفي هذا الصدد، ومن زاوية دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل الأولويات في مشاريع المعونة المقدمة للعلم والتكنولوجيا والابتكار زيادة الإنتاجية في الأغذية الأساسية عن طريق البذور، ومكافحة الآفات، والتربة، والجفاف، والتأكيد على تكنولوجيات الإدارة، لا سيما من أجل التصدي لآثار تغير المناخ على المحاصيل التي تُزرع في البلدان النامية - وكذلك برامج للتصدي لشواغل البلدان النامية من حيث الأمن الحيوي، بما في ذلك إدارة مخاطر التكنولوجيا الحيوية.

٦٤- وينبغي لبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات غير الزراعية أن تعترف بأهمية المشاريع كمجال للتعليم التكنولوجي والابتكار. ويلزم وضع مخططات خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات التكنولوجية. وقد تمثل مشاريع البنية الأساسية فرصة طيبة في هذا الصدد. وسوف تكون هناك أيضاً أهمية خاصة لدعم أنشطة بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات غير الزراعية عند بحث برامج تتعلق بتطوير سلسلة القيمة، وربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية، وتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٥- ولا يتم بحث جوانب العلم والتكنولوجيا والابتكار بشكل عام في الجهود الخاصة بالمعونة لصالح التجارة. غير أن التعلم التكنولوجي أساسي لنجاح تنمية التجارة. وينبغي للشركاء في التنمية اعتبار المعونة لصالح العلم والتكنولوجيا والابتكار عنصراً أساسياً في دعمهم لتطوير القدرات الإنتاجية. ويمكن أيضاً إنشاء آليات لتمويل المعونة لصالح العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل استكمال الآثار الإيجابية للأفضليات التجارية التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً عن طريق دعم انتشار التعلم التكنولوجي الذي تحقق في الصناعات والذي استفاد من أفضليات التجارة بصورة مباشرة حتى يمكن تطبيق أفضل الممارسات في مجالات أخرى من مجالات اقتصاداتها.

٦٦- وأخيراً هناك آلية أخرى للشراكة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتي يمكن أن تستفيد من توافر تمويل المعونة وتمثل في القيام بمبادرات مفتوحة لنشر البحوث العامة والخاصة المتعلقة بالتنمية، وتسهيل التبادل العلمي وبناء المجتمعات وتنفيذ مبادرات تعاونية مفتوحة للابتكار.

٢- بناء قدرات تقرير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية

٦٧- يعد تصميم وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ممارسة بالغة التعقيد يمكن أن تفرض أعباء على قدرة الكثير من الحكومات. وفي كثير من البلدان النامية توجد حاجة قوية لبناء قدرة حكومية لتقرير سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من حيث تنمية الموارد البشرية، والتعديل المؤسسي، وآليات التمويل. وفي حالات كثيرة، يواجه نظامها الخاص بالعلم والتكنولوجيا والابتكار قضايا التجزؤ، والافتقار إلى التنسيق، وضعف الارتباط بمتطلبات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الإنتاجية.

٦٨- ويمكن للشراكات العالمية التي تضم منظمات دولية، وأفضل الممارسات، ومؤسسات وطنية ودولية، وغيرها من أصحاب المصلحة أن تقوم بدور مفيد في هذا الصدد. ويمكن التوسع في تأثير الممارسات مثل الاستعراضات التي يقوم بها الأونكتاد حالياً لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتصل إلى عدد أكبر من البلدان النامية عن طريق بدء شبكة من الشركاء العالميين في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وسوف تساعد هذه الشراكة البلدان النامية المهتمة على استعراض وتحليل سياساتها الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بغية تحديد سياسات وممارسات تلائم بناء القدرات التكنولوجية وتعزيز القدرات التكنولوجية، والابتكار والقدرة التنافسية، وإدماجها في السياسات الإنمائية العامة.

٦٩- وينبغي أن ينصب تركيز هذه الممارسة على علاقة الترابط فيما بين مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة في نظام الابتكار الخاص بالبلد المشارك، وتوزيع وربط المعرفة على نطاق مختلف الوكلاء الوطنيين، وكذلك تحديد ونشر المعلومات لتسهيل نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات التكنولوجية.

— — — — —